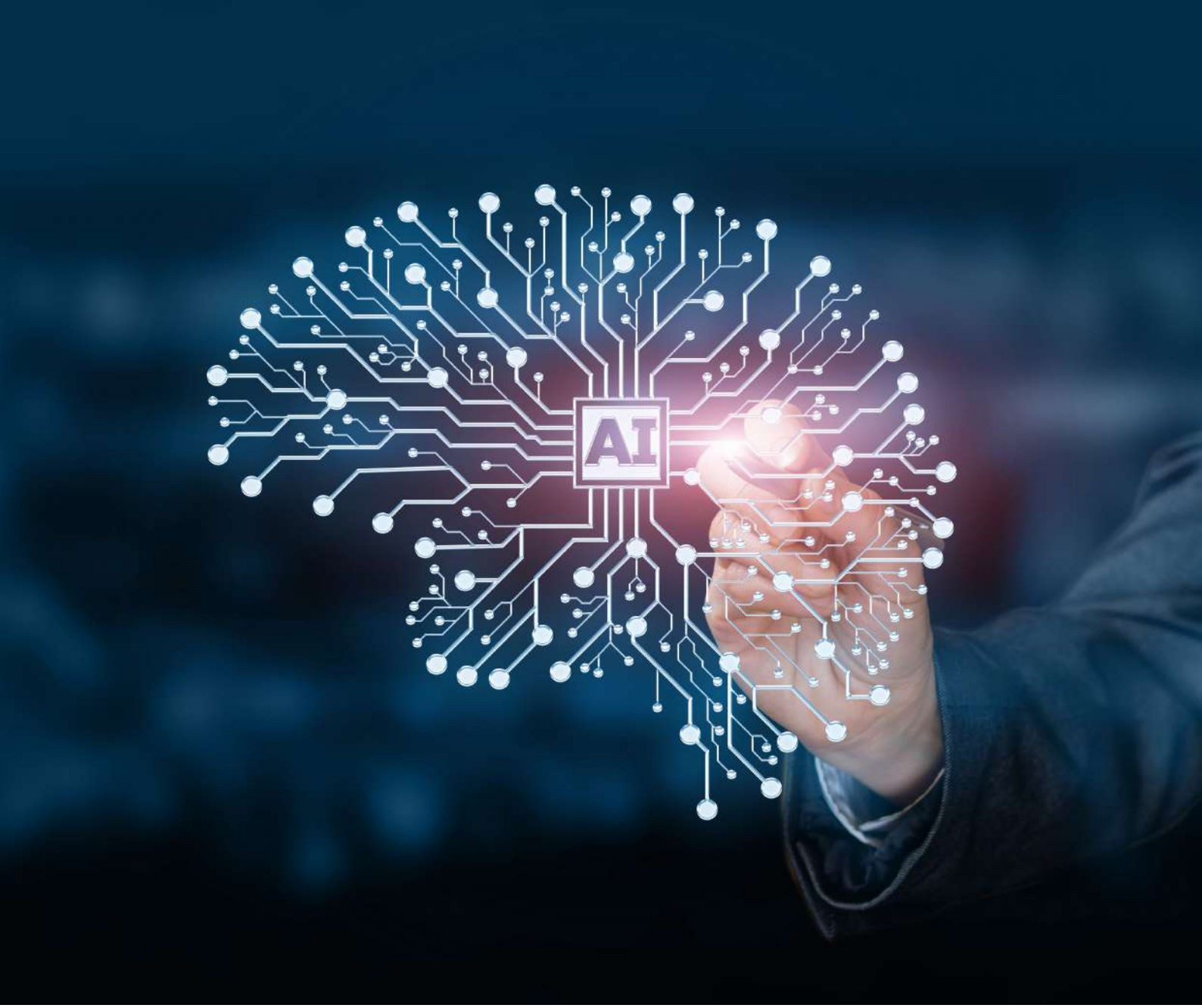

ما وراء مفترق الشمال والجنوب في الطريق نحو إدارة الذكاء الاصطناعي:

خطة عمل من أجل توزيع ديمقراطي ونزيه

PARIS PEACE FORUM de PARIS sur la PAIX

تقرير | مارس 2022

في ظل عالم يتطلب المزيد من العمل الجماعي، فإن يعتبر منتدى باريس للسلام منصة متعددة الأطراف تعقد في باريس لمعالجة قضايا الحوكمة الدولية. فعلى مدار العام، يعمل المنتدى جنباً إلى جنب مع الأطراف الفاعلة حول العالم، بما في ذلك دول الجنوب لتعزيز إدارة الموارد العالمية، بما في ذلك قضايا الصحة والفضاء الخارجي والتكنولوجيا.

يضم الالحدث السنوي رؤساء الدول والحكومات والمنظمات الدولية وقادة المجتمع المدني والقطاع الخاص لتطوير حلول واقعية من أجل تحقيق حوكمة عالمية أفضل.

إينيشييت (Initiate): الحقوق الرقمية في المجتمع تمكّن من إنشاء عملية عالمية للأطراف المعنية لمعالجة القضايا التي تثيرها الحوكمة الخوارزمية. تقوم هذه الجهود بإشراك الحكومات وصانعي السياسات ومنظمات المجتمع المدني والعلماء الأكاديميين والمهندسين من جميع أنحاء أوروبا وأمريكا الشمالية، وخاصةً دول الجنوب.

تعمل المنظمة على رسم المسارات الممكنة لتطوير إطار دولي للحقوق الرقمية وعلى إشراك المجتمع المدني في تحديد مسار التقنيات الآلية وتطبيقها، وكذلك المساعدة في تطوير مناهج تنظيمية تعزز الحقوق الجماعية في كل مكان في العالم.

إينيشييت (Initiate) هي منظمة غير هادفة للربح مقرها في كامبريدج، ماساتشوستس واحتضنها منتدى باريس للسلام وتم دعمها بمنحة سخية من ليومينيت (Luminate).

ما وراء مفترق الشمال والجنوب
في الطريق نحو
إدارة الذكاء الاصطناعي:

خطة عمل من أجل توزيع ديمقراطي ونزيه[1]

تقرير | مارس 2022

[1] واعترافاً بأن فئات دول الجنوب ودول الشمال ليست منفصلة عن بعضها البعض، تطالب هذه الورقة بوضع القوى الجيوسياسية والجيو-اقتصادية في إطار تاريخ التنمية في مرحلة ما بد الاستعمار.

عن المؤلفين

يسترشد هذا التقرير بالمناقشات والمشاورات فيما بين أعضاء مجموعة عمل مكونة من 21 خبيراً لاستكشاف أوجه التقارب والاختلاف في مناهج الحوكمة الخوارزمية بين دول الجنوب ودول الشمال. اجتمعت المجموعة بانتظام خلال النصف الثاني من عام 2022. أعضاؤها هم:

لجنة الكتابة

أنيتا جورومرثي	تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير (الهند)
شيوما اجويجبو	تك هر (TechHer) (نيجيريا)
ناديني شامي	تك هر (TechHer) (نيجيريا)
فيرجيليو ألميدا	مركز بيركمان كلاين للإنترنت والمجتمع، جامعة هارفارد

فريق العمل

عبد الحكيم أجيجولا	لجنة مراجعة السياسات والاستراتيجيات الوطنية للأمن السيبراني (نيجيريا)
ابهيشيك جوبتا	معهد مونتريال لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، مايكروسوفت، مؤسسة جرين سوفت وير
أنيتا جورومرثي	تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير (الهند)
باوباو تشانغ	مدرسة ماكسويل للمواطنة والشؤون العامة، جامعة سيراكيوز
شيوما اجويجبو	تك هر (TechHer) (نيجيريا)
دريا أوزكول	مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد
إمري إرين كوركماز	قسم التنمية الدولية، جامعة أكسفورد
فرانسيسكو بريتو كروز	إنترنت لاب (البرازيل)
جين أف. كارولت	مؤسسة أي أو (IO) (ماليزيا)
خوان كارلوس لارا	ديريكوس ديجيتاليس (Derechos Digitales) (تشيلي)
جون إي تان	باحث مستقل (ماليزيا)
مالافيكا جايارام	ديجيتال إشيا هب (Digital Asia Hub) (هونج كونج)
موسى كوندو	أكونتابيليتي لاب (Accountability Lab) (مالي)
نجلاء رزق	الجامعة الأمريكية بالقاهرة
ناديني شامي	تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير (الهند)
نيجات داد	مؤسسة ديجيتال رايتس (باكستان)
بيجي هيكس	مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
روكسانا رادو	مدرسة بلافاتنيك للحكومة، جامعة أكسفورد
شاشي جاياكومار	مركز التميز للأمن القومي (سنغافورة)
أورفاشي أنيجا	ديجيتال فيوتشرز لاب (الهند)
فيرجيليو ألميدا	مركز بيركمان كلاين للإنترنت والمجتمع، جامعة هارفارد

فريق البحث

سادهانا سانجاي	(تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير (الهند
تاناي ماهيندرو	تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير (الهند)

سكرتارية

أدريان أبيكاسيس	منتدى باريس للسلام
ميريه انجين	جامعة كوتش (تركيا)
إلينا نور	إينيشييت (Initiate): الحقوق الرقمية في المجتمع
جاك لوفريدج	إينيشييت (Initiate): الحقوق الرقمية في المجتمع

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي 6

التوصيا 8

1. حوكمة الذكاء الاصطناعي في مفترق طرق: التجزؤ مقابل التنسيق 9

2. تآكل المساحة العامة المدنية: لماذا تحتاج إدارة الذكاء الاصطناعي إلى نقلة نوعية 12

3. العدالة في اقتصاد الذكاء الاصطناعي: توزيع القيمة العادلة وآثارها على التنمية 16

4. دستورية الذكاء الاصطناعي: تطوير التعاون في إدارة البيانات 19

الاستنتاجات/الخلاصات 21

قائمة المراجع 24

الملخص التنفيذي

يغير لذكاء الاصطناعي (AI) العالم بمعدل أسرع من قدرة العالم على تخفيف الانقسامات الجيوسياسية والتفاوتات الاجتماعية الاقتصادية المتزايدة. ونظرًا لتفوق سرعة التغيُّر التكنولوجي على سرعة تطور السياسات التنظيمية، لم تظهر حتى الآن منصة مشتركة لتنسيق مجموعة متنوعة من مناهج الحوكمة عبر سياقات وطنية متعددة. ويجب إعطاء الأولوية لمخاوف ومصالح المواطنين والمجتمع المدني في دول الجنوب - بشكل عام، دول ما بعد الاستعمار في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا والشرق الأوسط وجنوب ووسط آسيا وآسيا والمحيط الهادئ - بواسطة صنَّاع السياسات لعكس منهج التشتت المتزايد في حوكمة المنصات الخوارزمية والأنظمة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء العالم. كما يجب إيلاء اهتمام خاص للسبل المختلفة التي تستخدمها الحكومات الوطنية والشركات متعددة الجنسيات لنشر مثل هذه الأنظمة لرصد وإدارة التعامل مع المساحات العامة المدنية عبر دول الجنوب.

يمثل الجنوب العالمي مصدرًا رئيسيًا للبيانات التي يتم توليدها بواسطة البشر والتي تعتبر المواد الخام التي تعتمد عليها شبكات الحاسب الآلي المعقدة وأنظمة الذكاء الاصطناعي، وبالتالي فيحق لمجتمعات دول الجنوب الحصول على فوائد اقتصادية عادلة وحماية هادفة من المنصات والأدوات القوية التي تسيطر عليها الشركات الموجودة في دول الشمال والقوى العظمى، وبخاصة الولايات المتحدة (US) وجمهورية الصين الشعبية، و أيضًا الاتحاد الأوروبي (EU) إلى حد كبير. يجب أن تُبنى هذه المساواة على ما نطلق عليه "دستورية الذكاء الاصطناعي" والتي تتعامل مع الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة كموارد أساسية في الاقتصاد الحديث مماثلة للكهرباء والماء، وهما عنصران أساسيان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في القرن الحادي والعشرين.

توفر إعادة توجيه مناقشات أخلاقيات الذكاء الاصطناعي المستمرة نحو نموذج قائم على الحقوق مع مبادئ محددة للسياسات عبر السياقات الوطنية أفضل الاحتمالات للوصول لإطار دولي للحوكمة يضع مصالح دول الجنوب على قدم المساواة مع مصالح القوى العظمى. استرشدت هذه الورقة البحثية بالمناقشات التي تمت خلال اجتماعات منتظمة لمجموعة عمل الخبراء المكونة من 21 عضوًا من خلال إينيشييت (Initiate): الحقوق الرقمية في المجتمع ومنتدى باريس للسلام خلال النصف الثاني من عام 2021، تقترح هذه الورقة أن يوجه دستورية الذكاء الاصطناعي والنهج القائم على الحقوق عملية وضع البروتوكولات والاتفاقيات الدولية رفيعة المستوى والتي ستحدد معايير صنع سياسات تطوير الذكاء الاصطناعي ونشره، في جميع أنحاء العالم.

يجب تطوير وسائل حماية اجتماعية خاصة، سواء على المستوى الدولي أو بواسطة الحكومات الوطنية، لحماية المساحات العامة المدنية عبر دول الجنوب وتحديد أفضل الممارسات لتقييم الآثار المحتملة للخدمات القائمة على الذكاء الاصطناعي قبل نشرها. بصفة عامة، يجب وضع القواعد والاتفاقيات الدولية لضمان التوزيع العادل لفوائد المنصات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي والأنظمة الخوارزمية، وتجنب حبس دول الجنوب في حلقات التبعية. كما يجب السعي إلى نظام "توزيع القيمة العادلة" وتحقيقه بين دول الجنوب وقوى الذكاء الاصطناعي الصاعدة.

التوصيات

للعمل نحو مشهد أقل تشتتاً لسياسات الذكاء الاصطناعي يتضمن مصالح ومخاوف دول الجنوب ، توصي مجموعة العمل بعدة إجراءات رئيسية*، وتشمل:

1 **إجراء حوار ديمقراطي متعدد المستويات نحو مبادئ تنظيمية محددة لإدارة الذكاء الاصطناعي، قائمة على رؤية حقوق الإنسان**

2 **تطوير قاعدة بيانات عالمية تتعقب وترصد تشريعات الذكاء الاصطناعي فيما يتعلق بآثار حقوق الإنسان والتنمية، مما يسهل**

3 **تحديد التدابير التي تتخذها دول الجنوب لمساءلة الشركات متعددة الجنسيات فيما يتعلق بالخدمات القائمة على الذكاء الاصطناعي.**

4 **تقديم حوافز للاحتفاظ بمواهب الذكاء الاصطناعي المحلية في دول الجنوب ال وبناء قدرات البحث والتطوير المحلية.**

* اطلع على المزيد من المعلومات حول التوصيات في صفحة 22 من هذا التقرير.

1. إدارة الذكاء الاصطناعي في مفترق طرق:
التشتت مقابل التنسيق

مشهد حوكمة الذكاء الاصطناعي (AI) الناشئ اليوم مجزأ للغاية[2]. توجد حالياً أكثر من 160 مجموعة من أخلاقيات الذكاء الاصطناعي ومبادئ الحوكمة، ولكن لا توجد منصة مشتركة تجمع هذه المبادرات المختلفة (تقرير الأمين العام، 2020؛ رادو، 2021). يتمتع القطاع الخاص والحكومات بمساهمة متساوية نسبياً في مبادرات إدارة الذكاء الاصطناعي، بينما تحظى منظمات المجتمع المدني بتمثيل أقل (أولنيكان وآخرون، 2021). ذلك بالإضافة إلى التباين الجغرافي الكبير في وضع معايير الذكاء الاصطناعي.[3]

ويمكن ملاحظة نشأة معظم هذه القواعد الإرشادية من الدول الغنية أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بينما لا تزال أراء دول الجنوب ضعيفة التمثيل (هاس وآخرون، 2020). تشير مراجعات الأطر الحالية إلى أن المساواة، وعدم التمييز، والشفافية، والمساءلة، والسلامة، والرفاهية الاجتماعية، والخصوصية، والكرامة الإنسانية، والاستقلالية تمثل الجوهر المشترك للمخاوف المعيارية في الحوار العالمي حول إدارة الذكاء الاصطناعي (فوكودا-بار وآخرون، 2021).

بينما بدأت المحادثات الأولية حول إدارة الذكاء الاصطناعي غالباً كجزر منعزلة مع تركيز التقنيين على حلول "نماذج تعلم الآلة والمدخلات والمخرجات" (أيزنبرج وآخرون، 2020)، مهدت الأحداث الرئيسية الأخيرة[4] الطريق لتحول أخلاقي شارك فيه ليس فقط التقنيون ولكن أيضًا الجهات الفاعلة في السياسة العامة ونشطاء المجتمع المدني وكبرى شركات التكنولوجيا بشكل نشط. ولكن للأسف، في ظل عدم وجود معايير قابلة للتنفيذ وتدابير المساءلة، غالباً ما ينتهي الأمر بالقيم الأخلاقية المتجسدة في خطابات حقوق الإنسان إلى كونها مجرد أدوات بلاغية ضمن هذه القواعد الإرشادية (فوكودا-بار وآخرون، 2021) - مما أدى إلى ممارسات أخلاقية ذات نهاية مفتوحة ومباح فيها أي شيء.

لحسن الحظ، تعكس الاستكشافات المفاهيمية الحديثة في إدارة الذكاء الاصطناعي تداخل ضروري للتخصصات الفنية والاجتماعية، وإن كان ذلك من خلال عدد قليل من السياقات الصناعية والتي تربط على سبيل المثال التشغيل الآلي الذكي ومستقبل العمل؛ المجال الخوارزمي العام والحياة الديمقراطية وحقوق المواطنين ودولة الرفاهية الرقمية (جورومرثي وآخرون، 2019). وبرغم ذلك، وبدون ترتيب مؤسسي مقابل بتعهدات والتزامات واضحة وقابلة للتنفيذ في المنظومة البيئية لإدارة الذكاء الاصطناعي، من الممكن أن تكون تأثيرات السياسة لهذا التحول الأخلاقي محدودة. أصبح نموذج إدارة الذكاء الاصطناعي القائم على الحقوق[5] مع علاج عملي للمستهلكين والمواطنين - وخاصة الأفراد والفئات المستضعفة المعنية بأنظمة الذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء العالم - ضرورة ملحة.

[2] اطلع على https://oecd.ai/en

[3] اطلع على https://www.technologyreview.com/2020/09/14/1008323/ai-ethics-representation-artificial-intelligence-opinion

[4] على سبيل المثال فضيحة كمبريدج أناليتيكا (2016) والتي رفعت الغطاء عن مخاطر المجال العام المتسم بالخوارزمية على الديمقراطية؛ كشف مشروع ميفن ومشروع دراجونفلاي (2018-19) والذين حذر الجمهور الأوسع إلى المجمع الصناعي العسكري الجديد، والقلق المتزايد بشأن التمييز الخوارزمي في أنظمة الرعاية الاجتماعية وتحقيق فيليب ألستون المقرر الخاص للأمم المتحدة عن دولة الرفاهية الرقمية (2019).

[5] من المهم الاعتراف بقصور الأنظمة القائمة على الحقوق في الدول ذات القدرات المؤسسية والتنظيمية الضعيفة. كما قد لا يكون المنظور القائم على الحقوق قادرًا على التعامل بشكل مناسب مع الأضرار الهيكلية والجماعية.

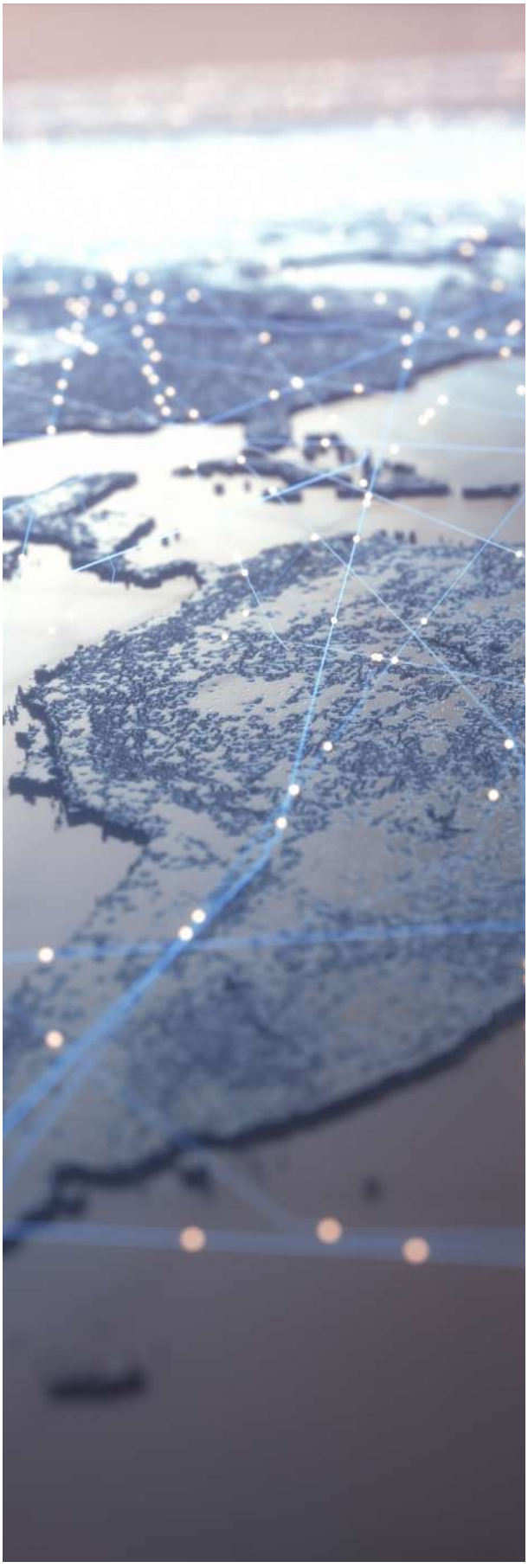

يشكل تزايد عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية جنباً إلى جنب مع ازدياد حدة الانقسام بين رأس المال والعمالة في التحول الهيكلي الذي أحدثه النموذج الحالي للذكاء الاصطناعي الرأسمالي المفرط قلق مزدوج بالنسبة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأغلبية في جميع أنحاء العالم (أسيموجلو وآخرون 2020؛ بوجين وآخرون 2019) كما تُظهر الأدلة المستجدة أن تاريخ وجغرافيات الاستعمار قد شكلت النظام السياسي الاقتصادي الدولي لعصر الذكاء الاصطناعي (محمد وآخرون 2020) مما أثر بشكل غير قابل للإزالة على الحق في التنمية للدول والشعوب في جميع أنحاء دول الجنوب. في ظل اقتصاد الذكاء الاصطناعي الراهن، تعد معظم الدول النامية مجرد مصادر للمواد الخام الجديدة للبيانات، بينما تثبت أيضًا اعتمادها على دول الشمال في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي والخدمات الخاصة به (فيجو وآخرون، 2020). وتعد هذه الدول أيضًا مصادر للمواد الخام المادية المستخدمة في إنشاء أنظمة الذكاء الاصطناعي وتشغيلها بحد كبير.

تباينت انتقادات الأنظمة الخوارزمية في سياق الإشكالية بين دول الشمال والجنوب، بما في ذلك: "النقاء" الساحق لأنظمة القرار الخوارزمية (كيف وآخرون، 2020)؛ وزيادة حدة التسلسل الهرمي للعمالة العالمية في سلاسل قيمة البيانات متعددة الجنسيات والتي تُشغل نماذج أعمال الذكاء الاصطناعي؛ وتصدير اختبار منتجات الذكاء الاصطناعي المشكوك فيها والمخالفة للحقوق إلى الدول التي لديها أطر تشريعية أقل قوة هي كلها مظاهر "للاستعمار الخوارزمي" (محمد وآخرون، 2020)، والتي تمثل القيام باستغلال دول الجنوب ونزع ممتلكاته في النظام العالمي الناشئ الذي يقوده الذكاء الاصطناعي. لذا يجب أن يكون نظام إدارة الذكاء الاصطناعي القائم على الحقوق منتبهاً بشكل خاص للحقوق الاجتماعية والاقتصادية عند ظهورها في الاقتصاد

السياسي الدولي للتنمية، والذي يشمل جميع أجيال حقوق الإنسان.

يعد الاتفاق بين الدولة والسوق في ظل رأسمالية البيانات العالمية ميداناً سياسياً هامًا حيث تتضح بالفعل الخلافات من أجل نظام عالمي عادل. تدعم هذه الورقة البحثية استصلاح نموذج الذكاء الاصطناعي وتحويله إلى آخر يتمتع بتوزيع ديمقراطي ونزيه ، وترسم المخاوف العامة وتحدد الخطوط الفاصلة التي يجب أن يحترمها المجتمع المدني المتقدم في كل من دول الشمال والجنوب.

2. تآكل المساحة العامة المدنية:
لماذا تحتاج إدارة الذكاء الاصطناعي إلى نقلة نوعية

يغير الذكاء الاصطناعي هياكل الخيار الجماعي والتي من خلالها تتولد نتائج السياسة الاجتماعية في الديمقراطية المعاصرة، ويعيد تشكيل ممارسة الدولة للسلطة السياسية (ريس، 2021). وينطوي هذا التحول على إمكانية تركيز قوة أعظم من أي وقت مضى في عدد أقل من الأيدي. يعتبر القطاع العام الآلي هو منبع للمعلومات المضللة وخطاب الكراهية والدعاية الحاسوبية وحرب المعلومات. فهناك أدلة كثيرة على أن الخوارزميات التي تعظم مشاركة المستخدم في نموذج أعمال وسائل التواصل الاجتماعي تضخم المحتوى شديد الاستقطاب وخطاب الكراهية (داسجوبتا، 2021). كما تتزايد الكراهية وكره الأجانب والتحريض على العنف على منصات التواصل الاجتماعي. وفي أوائل عام ٢٠٢١، لاحظ المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بقضايا الأقليات أن ثلاثة أرباع أو أكثر من ضحايا خطاب الكراهية عبر الإنترنت هم أعضاء في مجتمعات الأقليات (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 2021) تصاعدت الكراهية عبر الإنترنت والكراهية الجنسية أيضًا إلى مستويات غير مسبوقة خلال جائحة كوفيد-19 (دهنجيا وآخرون 2021).

كان أداء الإدارة الذاتية للمنصة التي تعتمد على مزيج من الإشراف البشري والذكاء الاصطناعي ضعيفاً فيما يتعلق بضمان الإزالة السريعة للمحتوى الضار (ليونز، 2021). في هذا الصدد، تتعرض السلطات القضائية في جميع أنحاء دول الجنوب لخطر إضافي. تشير ملفات فيسبوك التي أصدرتها فرانسيس هوجن من خلال صحيفة وول ستريت جورنال في سبتمبر 2021 إلى فشل الشركة في وضع شروط وأحكام لتحقيق خدمة

فعالة ومراجعة نماذج الأعمال الحالية والاستثمار في تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي لتصفية خطاب الكراهية باللغة المحلية والمعلومات المضللة في الدول النامية، حتى عندما صنفت الفرق الداخلية هذه المحتويات بأنها عالية الخطورة (إليوت وآخرون، 2021). وعلى الرغم من ذلك، لا تختلف فيسبوك عن نظيراتها من شركات دول الشمال التي تواجه التدقيق بحثًا عن الخوارزميات والممارسات التي تبدو ضارة لمواطني دول الجنوب والمجتمع المدني.

كما يلقى اللوم على سبل السيطرة على وسائل التواصل الاجتماعي المراقبة الرقمية التي تتبعها الحكومات والأحزاب السياسية على تقويض الخطاب العام في المنتديات الرقمية (نيودرت وآخرون، 2019). تظهر دراسة بحثية أجراها معهد أكسفورد للإنترنت في عام 2019 توظيف السياسيين والأحزاب السياسية للدعاية إلكترونية، حيث تم نشر وسائل إعلام تم التلاعب بها لحشد

أتباع مزيفين وحشد دعم الناخبين في 45 دولة ديمقراطية (برادشو وآخرون، 2019). يؤخذ في الاعتبار أيضاً برنامج التجسس التابع لشركة الأسلحة الإلكترونية الإسرائيلية ناسو جروب والذي تم نشره عالمياً منذ عام 2011 على أقل تقدير، بهدف مراقبة السياسيين والصحفيين والنشطاء، وذلك لدوافع متنوعة مما نتج عنه نتائج ضارة (مارتشاك وآخرون 2018). تكشف مثل هذه الحالات الضعف العام للأنظمة الرقمية وتوضح كيف يمكن إساءة استخدام الخوارزميات بصفة عامة ومنصات الذكاء الاصطناعي بصفة خاصة بواسطة الحكومات غير الخاضعة للرقابة والجهات الفاعلة الشائنة على حد سواء.

علاوة على ذلك، فإن إساءة استخدام تقنية المراقبة بالذكاء الاصطناعي بالكاد تقتصر على الدول غير الليبرالية. قام مؤشر كارنيجي للمراقبة العالمية للذكاء الاصطناعي (2019) بمسح 176 دولة حول العالم، واكتشف مشاركة 75 دولة من الدول التي شملها الاستطلاع، بما في ذلك 51 في المائة من الديمقراطيات المتقدمة، في أعمال المراقبة بالذكاء الاصطناعي. أظهرت الدراسة أن 56 دولة قد نشرت منصات المدن الذكية/المدن الآمنة، في حين طرحت 64 دولة بطرح أنظمة التعرف على الوجه، وتبنت 52 دولة ممارسات الشرطة الذكية (فلدستاين، 2019). برز نشر تقنية التعرف على الوجه دون ضمانات من قبل وكالات إنفاذ القانون كنقطة خلاف رئيسية ليس فقط في دول الجنوب - الهند (أي إف إف، 2020)، وأوروجواي (داتيسوك، 2020)، والبرازيل (نتورك رايتس كواليشن، 2019)، وجنوب إفريقيا (ليكابي، 2021) – ولكن ظهر بنفس القدر في دول الشمال - الولايات المتحدة (US) (أمريكا الجديدة، 2021)، والمملكة المتحدة (UK) (الخصوصية الدولية، 2021)، والاتحاد الأوروبي (EU)[6]. على الرغم من كونه مؤيداً "لنهج جدير بالثقة قائم على حقوق الإنسان" لإدارة الذكاء الاصطناعي، فإن لدى الاتحاد الأوروبي نطاق واسع للمراقبة القائمة على الذكاء الاصطناعي من قبل وكالات إنفاذ القانون (فنسنت، 2021).

[6] https://panoptic.in/central/FRT-000025; https://reclaimyourface.eu بلع علطا.

الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مذنبين بالقدر نفسه الذي يتم انتقاد الصين عليه بشكل متكرر في خطاب السياسة الدولية - تصدير تكنولوجيا المراقبة بالذكاء الاصطناعي التي يمكن أن تهدد الحريات المدنية والسياسية في الدول الأخرى (جريكو، 2021). وجدت دراسة الخصوصية الدولية لعام 2020 أن الاتحاد الأوروبي كان يوجه أموال المساعدات لبناء أنظمة هوية استدلال بيولوجية واسعة النطاق وعالية الخطورة في جميع أنحاء القارة الأفريقية لإدارة تدفقات الهجرة، دون أي حماية للبيانات وتقييمات لآثار ذلك على حقوق الإنسان (الخصوصية الدولية، 2020). تعد عمليات التأثير الأجنبي على وسائل التواصل الاجتماعي تهديداً آخر، حيث اكتشفت شركات وسائل التواصل الاجتماعي وجود كتائب إلكترونية تشارك في مثل هذه الممارسات في سبع دول على الأقل هى: الصين والهند وإيران وباكستان وروسيا والمملكة العربية السعودية وفنزويلا (برادشو وآخرون، 2019). يؤدي نشر مزارع التروول وبرامج الروبوت إلى صعوبة تتبع مثل هذه الحرب الدعائية والتعامل معها (بارسوتي ، 2018).

يعد خوارزمية دولة الرفاهية أحد المخاوف المستجدة الأخرى في كل من دول الشمال والجنوب، كما ورد في تقرير عام 2019 للمقرر الخاص للأمم المتحدة عن الفقر وحقوق الإنسان (الأمين العام، 2019). بأ إطلاق التصنيف والفرز الخوارزمي للمواطنين لتحديد أهليتهم للحصول على المزايا والرفاهية الرقمية الافتراضية دون مراعاة لنهج قائم على الحقوق ودون حماية في حال حدوث هذا الاحتمال: تحسين ملاجئ الفقراء لتلائم العصر الرقمي والقيام بتصنيف المواطنين الفقراء إلى "مستحقين" و"غير مستحقين" لدعم الدولة تلقائياً (Eubanks, 2018). ويضيف هذا الاتجاه طبقة من الضعف على المدى الطويل

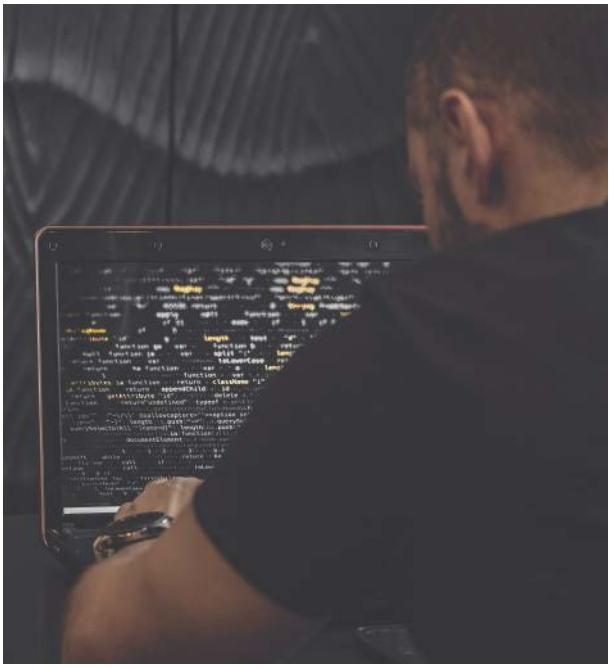

للمستهلكين، والذي ينبثق من الحاجة إلى إنشاء والحفاظ على هوية واحدة أو عدة هويات على الإنترنت على المدى الطويل للوصول إلى الخدمات الرقمية الافتراضية (كيرا وآخرون قريباً). بالإضافة إلى ذلك، يتعرض المواطنون في دول الجنوب لحرمان إضافي نظراً لاستيراد أنظمة الذكاء الاصطناعي الخاصة بحكوماتهم بشكل متكرر من دول الشمال ويتم نشرها دون مراعاة عوامل السياق (الأمين العام، 2019).[7]

أدى عدم وجود اتفاق عالمي بشأن إدارة وسائل التواصل الاجتماعي إلى تمكين الشركات المالكة لتلك المنصات من العمل مع الإفلات من العقاب، خصوصاً في دول الجنوب . ربما يكون كرايستشيرش كول (كرايستشيرش كول، 2019) البيان الأقرب لأى اتفاق دولي حول كيفية إدارة المحتوى عبر الإنترنت ومع ذلك، فإن كرايستشيرش كول ليست اتفاقية متعددة الأطراف، وتفتقر إلى أي تعهدات ملزمة قانونًا للشركات الرقمية (باندي، 2020). يمكن أن

[7] هناك بعض الاستثناءات، مثل استخدام الهند محلياً لنظام آدهار وتصديره إلى دول أخرى.

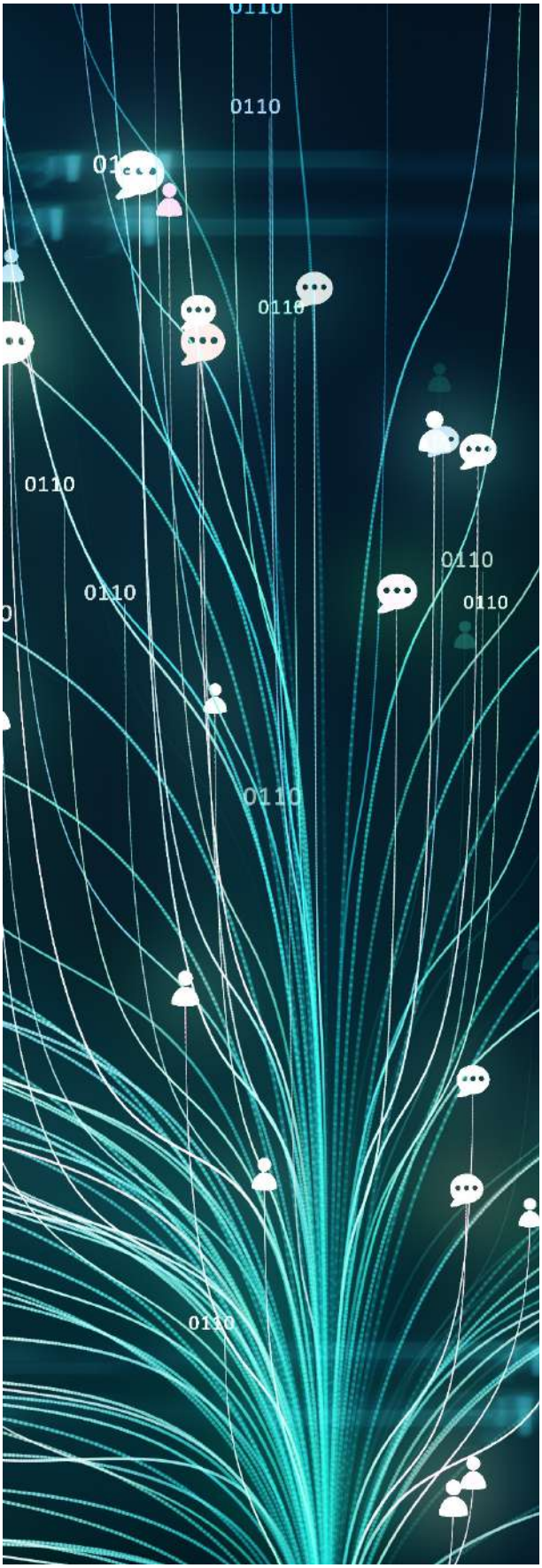

يقلص فضاء سيبراني يتم التلاعب به وتسليحه الديمقراطية الحقيقية، وبالتالي التعتيم على تواطؤ الدولة والسوق في تجاهل صارخ لحقوق الإنسان وسيادة القانون. كما يشكل الجمود في الاتفاق الدولي بشأن الأمن السيبراني (كلارك، 2021) تهديد للسيادة السياسية ومصالح الأمن القومي في نظام دولي أصبحت فيه حرب المعلومات السرية المدعومة بالذكاء الاصطناعي التي تقوم به الدول الأجنبية هي القاعدة (أوردن وآخرون، 2021). قد ينذر اعتماد الذكاء الاصطناعي في أنظمة الرفاهية الوطنية دون اختبارات مناسبة لمستوى الضرورة والتناسب والشرعية بأزمة لحقوق المواطنة مع عدم وجود ملاذ أو علاج في المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

يشير الوضع الراهن إلى عدم ملاءمة الأطر المؤسسية الحالية لحماية ورعاية المحتوى الديمقراطي للمجتمع من خلال الوساطة السياسية المناسبة لتعريف الذكاء الاصطناعي واستخدامه والحد منه. وبالتالي، تتمحور المهمة العاجلة لإدارة الذكاء الاصطناعي حول استعادة النزاهة الديمقراطية للنظام الاجتماعي في ظل الظروف الحالية.

3. العدالة في اقتصاد الذكاء الاصطناعي:
توزيع القيمة العادلة وآثارها على التنمية

يمثل الذكاء الاصطناعي في عصرنا الرقمي ما كانت الكهرباء تمثله بالنسبة للثورة الصناعية: تكنولوجيا عامة الأغراض تحدث نقلة نوعية يؤدي انتشارها إلى زيادة هائلة في الإنتاجية. تنبع هذه الزيادة الهائلة من زيادة رأس المال الثابت والقدرات البشرية في عملية الإنتاج، واستبدال العمالة، وابتكار المنتجات والخدمات (بوجين وآخرون، 2018؛ زابوف 2018). ومن المقدر أن يضيف الذكاء الاصطناعي إلى الناتج الاقتصادي العالمي ما بين 13 تريليون دولار أمريكي و 15.7 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030 (راو وفيرويجي، 2017). كما يلاحظ تقرير الاقتصاد الرقمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في عام ٢٠١٦، أنه لا يمكن أن تعيش نماذج الأعمال التي تدور حول الذكاء الاصطناعي دون التحكم في البيانات التي تغذي هذه النماذج (UNCTAD, 2021). يستند توليد "القيمة التفضيلية للذكاء" (جورومرثي وآخرون، 2019) على الالتقاط المستمر للبيانات الاجتماعية.[8] يفسر هذا سبب قيام المنصات الرقمية الرائدة من الولايات المتحدة والصين والتي تتحكم في حاويات البيانات الضخمة بقيادة الاستثمارات والأبحاث في مجال الذكاء الاصطناعي[9]

فإذا استمر تبني الذكاء الاصطناعي العالمي على نفس المسار، فقد يؤدي ذلك إلى توسيع فجوات الأداء، ليس فقط على مستوى الشركات وعلى مستوى الأفراد العاملين، ولكن أيضًا على مستوى الدول. من المرجح أن تستفيد شركات الذكاء الاصطناعي الرائدة بشكل غير متناسب وقد تضاعف تلك الشركات عوائدها بحلول عام 2030، بينما ستُترك تلك الشركات التي تؤخر تبني الذكاء الاصطناعي بعيداً (بوجين وآخرون، 2018). وبالمثل، على مستوى العامل، قد ينمو الطلب على الوظائف والأجور لعدد قليل من العاملين في مجال المعرفة ممن لديهم مهارات رقمية ومعرفية ولديهم خبرة في المهام التي يصعب جعلها آلية ولكنها ستتقلص بالنسبة للغالبية الذين يؤدون وظائف متكررة ومنخفضة المهارات الرقمية (أسيموجلو وآخرون، 2020). تهيمن الولايات المتحدة والصين على اقتصاد الذكاء الاصطناعي العالمي بأكمله: تشكل البلدين أكثر من 94 في المائة من إجمالي تمويل الشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي في السنوات الخمس الماضية، و 70 في المائة من كبار الباحثين في مجال الذكاء الاصطناعي في العالم (UNCTAD, 2021) و 90 في المائة من القيمة السوقية الرأسمالية لأكبر 70 شركة منصات

[8] أتاحت الرقمنة الضخمة والتي توسعت مع الإنترنت في التسعينيات وتصاعدت مع مراكز البيانات في الألفية الجديدة، موارد هائلة من البيانات. استخدم نظام استخراج المعرفة - المبني على البيانات الضخمة - تدريجيًا خوارزميات فعالة لاستخراج "الذكاء" من خلال التقاط هذه المصادر المفتوحة للبيانات، بالأساس لغرض التنبؤ بسلوك المستهلك وبيع الإعلانات. لقد تحول اقتصاد المعرفة إلى شكل جديد من أشكال الرأسمالية يكون فيه التحكم الأحادي في الذكاء المستند إلى البيانات هو مصدر الربح.

[9] كما تلاحظ UNCTAD (2021): فيما يتعلق بعمليات الاندماج والاستحواذ (M&A) للشركات الناشئة النشطة في قطاع الذكاء الاصطناعي، خلال الفترة من 1 يناير 2016 إلى 22 يناير 2021، كان هناك 308 صفقة اندماج واستحواذ بقيمة 28.4 مليار دولار. أكبر خمس شركات في العالم، من حيث عدد الشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي التي استحوذت عليها في نفس الفترة، هي شركات التكنولوجيا الكبرى من الولايات المتحدة، تليها بايدو (السادسة) وتينسنت (الثامنة) من الصين. قادت شركة أبل هذا الترتيب، تليها جوجل ومايكروسوفت.

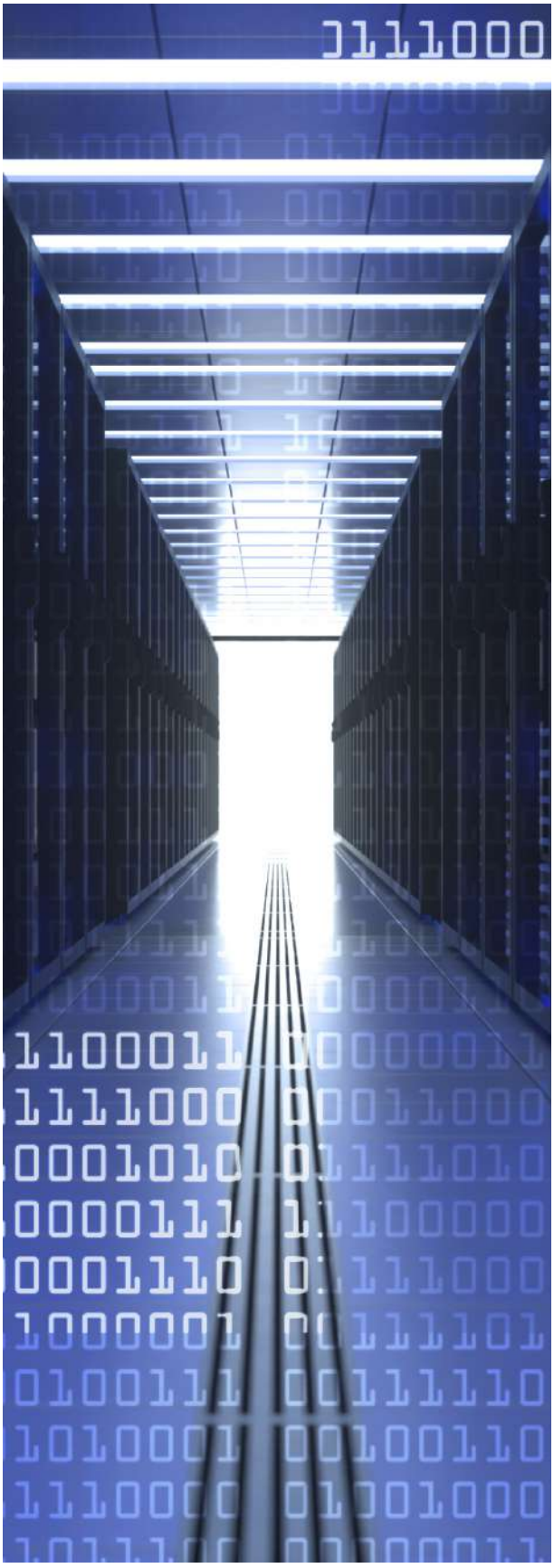

رقمية في العالم تتحكم في نسبة كبيرة من تدفقات البيانات عبر الحدود على الإنترنت (UNCTAD, 2019). كما يتم تمثيل المشاركين الأمريكيين والصينيين بشكل أفضل في الهيئات الصناعية التي تقوم بتطوير المعايير، مما يؤدي إلى اعتماد طويل الأجل للعالم بأكمله على البروتوكولات التقنية الأساسية.

وبما أن البيانات الضخمة المستمدة من إنترنت الأشياء أصبحت بالغة الأهمية، فإن لدى الاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية واليابان، بقواعدهم التصنيعية القوية مصحوبة بقدراتهم الحاسوبية وإمكانات الموارد البشرية، فرصة جيدة جدًا للحاق (UNCTAD, 2021). قد يسيطر الفائزون بشكل جيد على العقود الزمنية القادمة من الناحية الجغرافية الاقتصادية والجغرافية السياسية (فيجو وآخرون، 2020).

يعتمد اكتساب قدرات ذكاء اصطناعي محلية فعالة على ثلاثة عوامل: البيانات الضخمة، وقوة الحوسبة، وعمل الباحثين والمهندسين البارزين في مجال الذكاء الاصطناعي. لكن للأسف ، تتعرض الدول النامية، المحرومة بسبب الشروط المناوئة لإدماجها في اقتصاد الإنترنت الخاص بتدفقات البيانات التي ينشئها المستخدمون وبسبب القدرة الصناعية المحدودة على التحول إلى التصنيع الذكي، بشكل كبير لخطر الهبوط إلى الأبد في الأجزاء ذات القيمة المنخفضة من اقتصاد الذكاء الاصطناعي. يهدد سباق الذكاء الاصطناعي بتكوينه الحالي بترك إفريقيا جنوب الصحراء ومعظم الدول النامية وراءه (UNCTAD, 2021)، مع تركيز غير مسبوق للثروة في أيدي عدد قليل من الشركات في الصين والولايات المتحدة. قد تصبح الميزة التنافسية في "عمالتهم الرخيصة" التي تمتعت بها البلدان النامية تاريخيًا غير ذات صلة تماماً (لي، 2018).

على مستوى أكثر دقة، يغذي تركيز ملكية البيانات في أيدي شركات التكنولوجيا الكبيرة متعددة الجنسيات عدم المساواة المحلية في دول الجنوب التي تعمل بها هذه الشركات. يمثل عدم التناسق في ملكية البيانات حاجزاً أمام دخول الشركات الناشئة المحلية الأصغر ويغذي تركيز السوق في السياقات التي تكون فيها البنية التحتية التشريعية المحلية ضعيفة وتكون فيها قوانين المنافسة وحماية البيانات، إن وجدت، لا تزال ناشئة (رزق، 2019). يؤدي ذلك إلى تفاقم عدم المساواة بالإضافة إلى مزيد من الاستبعاد للأشخاص الأقل حظًا في دول الجنوب.

يدعم عدم وجود نظام لحوكمة الموارد الاقتصادية مقبول عالميًا للبيانات التمركز الاقتصادي وتعميق أوجه عدم المساواة في نموذج الذكاء الاصطناعي [10]. يتم تحديد القواعد الخاصة بتدفقات البيانات عبر الحدود في الاقتصاد العالمي بواسطة عدد قليل من الدول القوية والتي تقوم شركاتها بحظر البيانات من كافة الأنحاء كأسرار تجارية، (جيمس، 2021) وتؤكد حقوق الملكية الفعلية لهذه المقتنيات (فيا، 2021). في هذا الاقتصاد الاستخباري، تواجه دول ومجتمعات الجنوب التي تفتقر إلى قدرات معالجة البيانات والذكاء الاصطناعي إشكالية خطيرة ولا يمكن التعامل معها. لا يتعين عليهم فقط التخلي عن أي مطالبات ببياناتهم الخاصة المحجوزة الآن في أنظمة الذكاء الاصطناعي لرأس المال متعدد الجنسيات، ولكن ليس لديهم أيضًا أي وسيلة للحصول بشكل شرعي على حصة عادلة من الفوائد الناتجة عنها. مما ينتج عنه ظلم اقتصادي فادح في الاقتصاد الرقمي العالمي. وهكذا يتم توطين الاستعمار الخوارزمي (جورومرثي وشامي، 2021).

[10] ومع ذلك، قد تكون هناك أنظمة أخرى قائمة على الحقوق نحتاج إلى تأسيسها قبل أن نبدأ في وضع إطار مؤسسي لنظام للبيانات كمورد اقتصادي.

4. دستورية الذكاء الاصطناعي:
تطوير التعاون في إدارة اقتصاد البيانات

أدى عجز الحوكمة الذي يميز نموذج الذكاء الاصطناعي اليوم إلى أزمة في التوزيع الديمقراطي والنزيه.، ولا يمكن إصلاحها بدون رؤية شاملة تمركز الناس والكوكب في المركز، وهو أمر ليس له سابقة. يتطلب تطوير خارطة طريق إدارة الذكاء الاصطناعي هذه أن نتجنب التشاؤم التقني والأصولية التقنية. قد لا يكون الحظر الشامل وردود الفعل المفاجئة على الذكاء الاصطناعي هو الحل (شوارتز وشيرد، 2021؛ باز، 2021)، كما يمكن أن يصرف الاهتمام غير المتناسب بالتفرد التكنولوجي الافتراضي (لاكر، 2021) الانتباه عن الحديث الجوهري عن القوة في نقاش إدارة الذكاء الاصطناعي. في الوقت نفسه، لن يكون التفاؤل بالعمل المعتاد مستدامًا.

ما رأيناه من التآكل المطرد للمساحة العامة المدنية في المجتمع الذي يتوسط فيه الذكاء الاصطناعي والنظام غير العادل للاقتصاد القائم على الذكاء الاصطناعي هو معادي لمستقبل سلمي وعادل. وكما أوضح المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية التعبير (2018)، يمكن للإطار العالمي لحقوق الإنسان أن يوفر نقطة انطلاق قوية لتطوير نهج فعال لإدارة الذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، لا يمكن أن يكون التحول المطلوب مجرد إعادة صياغة رمزية للدستورية العالمية لعصر الذكاء الاصطناعي. يجب أن تحمل دستورية الذكاء الاصطناعي العالمية [11] تحمل تطلعات عدة مجتمعات، وتعطي امتيازًا لمجتمع مستقبلي لا مكان فيه للتلاعب وفقدان الاستقلالية والاستغلال والظلم. كما يجب أن يقوم على إعادة التوازن بين الأطراف المتعددة من أجل الوصول إلى نموذج استخباراتي متجدد يضع معيارًا رفيعاً لالتزامات الدولة تجاه الحريات.

تواجه البشرية حالة طارئة في إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي من قبل قوة غير خاضعة للمساءلة - تسليح تقنيات الذكاء الاصطناعي ذات الاستخدام المزدوج والهجمات على سيادة الدول الأطراف وتضخيم قوة الشركات بلا مراقبة، لا سيما داخل دول الجنوب. يجب على الدول سريعاً أن تتقبل واجبها في حماية حقوق مواطنيها والوفاء بالتزاماتها التي تتجاوز الحدود الإقليمية تجاه حقوق الإنسان لجميع الشعوب. بالإضافة إلى ذلك، بأي حال، الشيء المعرض للخطر هو

[11] نقصد "بدستورية الذكاء الاصطناعي العالمية" مجموعة من المبادئ العالمية يجب أن يتم صياغتها والتي يمكن أن تكون بمثابة نقطة مرجعية للسياسات والتشريعات التنظيمية للذكاء الاصطناعي عبر السياقات الوطنية. في هذا السياق، يؤكد تقرير UNCTAD للاقتصاد الرقمي (2021) على الحاجة إلى إطار حوكمة عالمي جديد لتدفقات البيانات والتي ستحدد "من يمكنه الوصول إلى البيانات، وفي ظل أي ظروف ولأي استخدام" (UNCTAD, 2021).

أكثر من التزام الدولة. إنه استعداد للعمل الحالي لوضع الأسس الصحيحة، وبناء توافق في الآراء بشأن إطار عمل لدعم الحقوق في عصر الذكاء الاصطناعي - مع إجراء تعديلات لسد الثغرات في القانون الدولي لحقوق الإنسان - وتطوير القدرة على تنفيذ العلاج.

إن لس الالتزام بدستورية عالمية للذكاء الاصطناعي كالدعوة إلى صيغة عالمية لمعالجة التحيز والتمييز وعدم المساواة في تصميم أنظمة الذكاء الاصطناعي. لا تزال هناك حاجة إلى تبني تفسير ذو معنى للقيم الأخلاقية التي تمثلها حقوق الإنسان في السياقات المختلفة. على سبيل المثال، تظهر مخاوف الخصوصية بطرق فريدة عبر دول الجنوب والتي تنبع من المفاهيم المعقدة والموجودة التي تجعل الاستقلال الذاتي يتداخل مع المعلومات الشخصية وواقع الاستخدام المشترك للمصنوعات الرقمية والهوية المجتمعية (أحمد وآخرون، 2017).

الاستنتاجات/ الخلاصات

مع الدور الحاسم للذكاء الاصطناعي في تحديد مسارات الازدهار الاقتصادي والتنمية، ومع الانقسام الواضح والمتزايد على الذكاء الاصطناعي، وخاصة في أعقاب جائحة كوفيد-19، هناك حاجة ملحة لإعادة تعريف النقاش حول إدارة الذكاء الاصطناعي. كان هناك الكثير من النقاش حول "الانقسام على الذكاء الاصطناعي" بين دول الشمال والجنوب. المناشدات للتطبيق المناسب للذكاء الاصطناعي من أجل التحول الاجتماعي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، تتوقف على إمكانية معالجة عدم المساواة العالمية في نموذج الذكاء الاصطناعي.

نحن ندعم منطق أنه لا يمكن ان يتجنب إطار الحوكمة العالمي للذكاء الاصطناعي الاقتصاد السياسي للبيانات ودور الذكاء الاصطناعي الناشئ في النظام الاقتصادي العالمي. يجب أن يركز "الذكاء الاصطناعي من أجل الخير" حول توزيع مكاسب نموذج الذكاء الاصطناعي بشكل عادل لتشجيع ابتكارات التنمية المضمنة محلياً، وليس مجرد مشاركة أحادية الاتجاه للمعرفة والابتكار من دول الشمال إلى دول الجنوب. في ظل التنمية الدولية، يجب عدم السماح بملكية وتوزيع التقنيات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي والبيانات ذات الصلة بما يولد حلقات من التبعية بين دول الجنوب والقوى المهيمنة الآن في الفضاء: الصين والولايات المتحدة، وإلى حد ما، الاتحاد الأوروبي. يجب أن تكون شروط توزيع ومزايا الذكاء الاصطناعي مواتية لدول الجنوب. من خلال تسليط الضوء على أوجه التقارب والاختلاف التي تميز المجال السياسي في النقاش حول إدارة الذكاء الاصطناعي، نهدف إلى لفت الانتباه إلى عناصر أجندة جديدة للجهات الفاعلة التقدمية في المجتمع المدني - الناشطون والعلماء والتقنيون - القائمون على فكرة "الذكاء الاصطناعي من أجل القيمة العادلة".

الهدف من هذه الورقة البحثية هو تحديد الاتجاهات المعيارية والمبادئ الأساسية اللازمة لمعالجة تجزئة السياسة في نموذج حوكمة الذكاء الاصطناعي وتأسيس رؤية مستقبلية تتمحور حول الجنوب. لا يمكن العمل على التفاصيل العملية الأساسية المحددة لمثل هذا النظام الدولي إلا من خلال الحوار والنقاش - والذي، كما أوضح برنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات - يجب أن يقوم على أساس التعاون المعزز بين الحكومات، بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية (القمة العالمية لمجتمع المعلومات 2006). ومع ذلك، يوصي فريق العمل بالعديد من الإجراءات الرئيسية التي تدمج مصالح واهتمامات دول الجنوب العالمي، على النحو المبين أدناه.

توصيات مجموعة العمل من أجل بيئة سياسات متعلقة بالذكاء الاصطناعي أقل تجزئة، والذي يتضمن رؤى دول الجنوب:

1. إقامة حوار ديمقراطي متعدد المستويات لإدارة الذكاء الاصطناعي

يجب أن تقوم المبادئ التنظيمية لإدارة الذكاء الاصطناعي على رؤية متكاملة لحقوق الإنسان وغير قابلة للتجزئة بما يعزز توزيع بطريقة ديمقراطية ونزيهة. مما يستدعي عملية حوار متعددة المستويات تؤدي إلى إجماع محدد على أعلى مستوى دولي، بما يعطي الأولوية لاحتياجات ومصالح الناس ضمن أطراف النظام الاقتصادي السياسي، وخاصة من دول الجنوب. يجب أن يكون مثل هذا الحوار - أثناء قيادته من قبل الحكومات - استشارياً ويشرك مختلف الأطراف المعنية من المستويات العالمية إلى المحلية، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع التقني ودوائر التنمية التقليدية ومجموعات الحقوق الرقمية.

2. قاعدة بيانات عالمية تتعقب وترصد تشريعات الذكاء الاصطناعي

يمكن أن تسهل قاعدة بيانات عالمية لتشريعات الذكاء الاصطناعي المقترحة والمنفذة، والتي تعمل بمثابة نظام تنبيه أول لتتبع أفضل الممارسات والنقاط التنظيمية العمياء من جميع أنحاء العالم، التقييم المستمر لآثار سياسات الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان والتنمية. يوفر مرصد سياسة الذكاء الاصطناعي التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بداية حيوية وجديرة بالثناء لتحقيق هذه الغاية. [2] ومع ذلك، من أجل إعلام عمليات السياسة في مجموعة من السياقات المختلفة، وبناء قدرات المجتمع المدني لعمليات تدقيق الذكاء الاصطناعي، سيكون من الضروري التركيز على دول الجنوب الأكثر تخصيصًا.

3. التدابير الوطنية لمساءلة الشركات في الخدمات القائمة على الذكاء الاصطناعي

يجب على دول الجنوب أن تجعل تقارير تقييم الأثر الاجتماعي المسبقة إلزامية للخدمات القائمة على الذكاء الاصطناعي التي تقدمها الشركات متعددة الجنسيات. قد يكون الكشف عن الكود المصدري للسلطات المختصة ضروريًا أيضًا وفقًا للقوانين المحلية لحماية حقوق الإنسان ومنع إساءة استخدام السوق.

4. حوافز للاحتفاظ بمواهب الذكاء الاصطناعي المحلية في جنوب العالمي

تعتبر الحوافز لمنع الهجرة الجماعية لعلماء ومهندسي الذكاء الاصطناعي في بداية حياتهم المهنية إلى الدول الشمالية أمرًا بالغ الأهمية للبلدان النامية للقفز إلى نموذج الذكاء الاصطناعي. تعتبر الإجراءات الهيكلية التي تضمن استثمار شركات التكنولوجيا العالمية في مرافق البحث والتطوير المحلية في دول الجنوب مهمة لبناء قدرات ذكاء اصطناعي محلية والمساهمة في تنوع النظم البيئية لتطوير الذكاء الاصطناعي.

المطلوب بشكل خاص هو الرفض الواضح وبالإجماع لإساءة الاستخدام المعادية للمواطنين لتقنيات الذكاء الاصطناعي والأنظمة الخوارزمية والبرمجيات. إن إمكانية تسخير الذكاء الاصطناعي لانتهاك حقوق المواطنين وخصوصياتهم والخطاب العام المفتوح بصورة مماثلة في جميع أنحاء العالم هو احتمال خطير. تحديداً في سياق النتائج الخاصة بدول الجنوب، يجب معالجة قضايا الأمن السيبراني الحرجة التي تنطوي على الذكاء الاصطناعي على أعلى مستوى، بهدف تقنين الحماية من خلال الاتفاقيات والبروتوكولات والعمليات الملزمة الأخرى عبر المنظمات الحكومية الدولية القائمة والوكالات الدولية، مثل الأمم المتحدة.

لدى الذكاء الاصطناعي غير المحكوم إمكانية زيادة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وتقليص الحقوق المدنية وتقويض السلام والتنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. عندما يتم تطويره ومراقبته وتطبيقه بطرق تعاونية تتوافق مع معايير حقوق الإنسان السائدة على نطاق واسع، فإن الذكاء الاصطناعي لديه القدرة على تحفيز استدامة النمو الاقتصادي وتقليل عدم المساواة وتعزيز السلام الدائم للعالم بأسره – دول الجنوب والشمال.

قائمة المراجع

Acemoglu, D., & Restrepo, P. (2020). The Wrong Kind of AI? Artificial Intelligence and the Future of Labour Demand. *Cambridge Journal of Regions, Economy and Society*, *13* (1), 25–35.

Ahmed, S. I., Haque, M., Guha, S., Rifat, M. R., & Dell, N. (2017). Privacy, Security, and Surveillance in the Global South: A Study of Biometric Mobile SIM Registration in Bangladesh. *the 2017 CHI Conference*.

Aizenberg, E., & van den Hoven, J. (2020, July). Designing for human rights in AI. *Big Data & Society*, https://doi.org/10.1177/2053951720949566.

Allmann, K. & Radu, R. (forthcoming). Missteps on the path to digitizing welfare: 'digital footprints' as access currency for e-government services. *Global Policy*.

Barsotti, S. (2018). *Weaponizing Social Media: Heinz Experts On Troll Farms And Fake News*. Retrieved from Heinz College of Information Systems and Public Policy: https://www.heinz.cmu.edu/media/2018/October/troll-farms-and-fake-news-social-media-weaponization

Bissio, R. (2018). *Spotlight on Sustainable Development 2018*. Civil Society Report, IT for Change.

Bradshaw, S., & Howard, P. N. (2019). *2019 Global Inventory of Organised Social Media Manipulation*. The Computational Propaganda Project at the Oxford Internet Institute.

Bughin, J., Seong, J., Manyika, J., Chui, M., & Joshi, R. (2018). *Notes From the AI Frontier: Modeling The Impact Of AI On The World Economy*. Discussion Paper, McKinsey Global Institute.

Bughin, J., Seong, J., Manyika, J., Hämäläinen, L., Windhagen, E., & Hazan, E. (2019). *Notes From the AI Frontier: Tackling Europe's Gap in Digital and AI*. Discussion Paper, McKinsey Global Institute.

Cave, S., & Kanta, D. (2020). The Whiteness of AI. *Philosophy & Technology*, *33*, 685-703.

Christchurch Call. (2019). *Christchurch Call*. Retrieved from https://www.christchurchcall.com/call.html

Clarke, L. (2021, April 22). *UN countries agreed to a more peaceful cyberspace – but it won't stop state-sponsored attacks*. Retrieved from TechMonitor: https://techmonitor.ai/policy/geopolitics/un-countries-cybersecurity-deal-state-sponsored-attacks

Dasgupta , B. (2021, October 23). *Twitter says its algorithm amplifies right wing political content*. Retrieved from Hindustan Times: https://www.hindustantimes.com/india-news/twitter-says-its-algorithm-amplifies-right-wing-political-content-101634926182240.html

Datysoc. (2020, November 17). *Organizaciones de la sociedad civil y académicas expresan su preocupación por reconocimiento facial en el Proyecto de Ley de Presupuesto de Uruguay*. Retrieved from Datysoc: https://datysoc.org/2020/11/17/organizaciones-de-la-sociedad-civil-y-academicas-expresan-su-preocupacion-por-reconocimiento-facial-en-el-proyecto-de-ley-de-presupuesto-de-uruguay/

Dehingia, N., Lundgren, R., Dey, A., & Raj, A. (2021). *Trends in online misogyny before and during the COVID-19 pandemic: Analysis of Twitter data from five South-Asian countries*. Center on Gender Equity and Health, University of California San Diego.

Elliot, V., Christopher, N., Deck, A., & Schwartz, L. (2021, October 26). *The Facebook Papers reveal staggering failures in the Global South*. Retrieved from Rest Of World: https://restofworld.org/2021/facebook-papers-reveal-staggering-failures-in-global-south/

Eubanks, V. (2018). *The Digital Poorhouse*. Retrieved from Harper's Magazine: https://harpers.org/archive/2018/01/the-digital-poorhouse/

Feijóo, C., Kwon, Y., Bauer, J., Bohlin, E., Howell, B., Jain, R., . . . Xia, J. (2020). Harnessing artificial intelligence (AI) to increase wellbeing for all: The case for a new technology diplomacy. *Telecommunications Policy*, *44* (6).

Feldstein, S. (2019). *The Global Expansion of AI Surveillance*. Working Paper, Carnegie Endowment for International Peace.

Fia, T. (2021). An Alternative to Data Ownership: Managing Access to Non-Personal Data through the Commons. *Global Jurist*, *21* (1), 181-210. https://doi.org/10.1515/gj-2020-0034.

Fukuda-Parr, S., & Gibbons, E. (2021). Emerging Consensus on 'Ethical AI': Human Rights Critique of Stakeholder Guidelines. *Global Policy*, *12*, 32-44. https://doi.org/10.1111/1758-5899.12965.

Greco, M. (2021, October 7). *What Biden Needs to Say About Surveillance Tech and Foreign Policy*. Retrieved from Just Security: https://www.justsecurity.org/78467/what-biden-needs-to-say-about-surveillance-tech-and-foreign-policy/

Gurumurthy, A., & Chami, N. (2019). *The Wicked Problem of AI Governance*. Friedrich-Ebert Stiftung India Office. Artificial Intelligence in India.

Gurumurthy, A., & Chami, N. (2021, May 3). Towards a Global Digital Constitutionalism: A Radical New Agenda for UN75. *Development*, *64*, 29-38.

Gurumurthy, A., & Chami, N. (2021). *Governing the Abstract Object of Data: Towards a Distributive Integrity Framework*. IT for Change.

Gurumurthy, A., Bharthur, D., Chami , N., Vipra, J., & Anwar, I. A. (2019). *Platform Planet: Development in the Intelligence Economy*. IT for Change.

Haas, L., & Gießler, S. (2020, April 28). Retrieved from Algorithm Watch: https://algorithmwatch.org/en/ai-ethics-guidelines-inventory-upgrade-2020/

IFF. (2020). *Introduction to Facial Recognition Projects in India*. Retrieved from Internet Freedom Foundation: https://internetfreedom.in/facial-recognition-in-india-part-i/

James, W. (2021, October 22). *G7 countries reach breakthrough on digital trade and data*. Retrieved from Reuters: https://www.reuters.com/world/g7-countries-agree-shared-position-digital-trade-communique-2021-10-22/

Lacker, K. (2021, October 25). *Thoughts On AI Risk*. Retrieved from Kevin Lacker's blog: https://lacker.io/ai/2021/10/25/thoughts-on-ai-risk.html

Lee, K.-F. (2018). *AI superpowers: China, Silicon Valley, and the new world order*. Houghton Mifflin Harcourt.

Lekabe, T. (2021, April 23). *AfriForum wants assurance on Sanral facial recognition tech*. Retrieved from TheCitizen: https://www.citizen.co.za/news/south-africa/government/2478929/afriforum-wants-assurance-on-sanral-facial-recognition-tech/

Lyons, K. (2021, October 17). *Facebook disputes report that its AI can't detect hate speech or violence consistently*. Retrieved from The Verge: https://www.theverge.com/2021/10/17/22731214/facebook-disputes-report-artificial-intelligence-hate-speech-violence

Marczak, B., Scott-Railton, J., McKune, S., Abdul Razzak, B., & Deibert, R. (2018). Hide and seek: tracking NSO Group's Pegasus spyware to operations in 45 countries. *Citizen Lab Research Report*. No. 113, University of Toronto.

Mhlambi, S. (2020). *From Rationality to Relationality: Ubuntu as an Ethical and Human Rights Framework for Artificial Intelligence Governance*. Carr Center for Human Rights Policy.

Mohamed, S., Png, M.-T., & Isaac, W. (2020). Decolonial AI: Decolonial Theory as Sociotechnical Foresight in Artificial Intelligence. *Philosophy & Technology*, *33*, 659-684. https://doi.org/10.1007/s13347-020-00405-8.

Muchiri, C. W. (2020). *Impact of Artificial Intelligence on IP Policy: Call for Comments- Response from a Global South Perspective*. Strathmore Law School.

Network Rights Coalition. (2019, November 27). *IGF 2019: Open Letter*. Retrieved from Coalizão Direitos na Rede: https://direitosnarede.org.br/2019/11/27/igf-2019-open-letter/

Network Rights Coalition. (2020, November 17). *Open Letter from Brazilian Civil Society on the occasion of the 15th edition of the United Nations Internet Governance Forum*. Retrieved from Coalizão Direitos na Rede: https://direitosnarede.org.br/2020/11/17/open-letter-from-brazilian-civil-society-on-the-occasion-of-the-15th-edition-of-the-united-nations-internet-governance-forum/

Neudert, L.-M., & Howard, P. (2019, November 18). *Online politics needs to be cleaned up – but not just by Facebook and Twitter, say Oxford academics*. Retrieved from Oxford Internet Institute: https://www.oii.ox.ac.uk/news-events/news/online-politics-needs-to-be-cleaned-up-but-not-just-by-facebook-and-twitter-say-oxford-academics/

New America. (2021, June 3). *Civil Rights Concerns Regarding Law Enforcement Use of Face Recognition Technology*. Retrieved from New America: https://www.newamerica.org/oti/briefs/civil-rights-concerns-regarding-law-enforcement-use-of-face-recognition-technology/

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. (2021, March 23). *Report: Online hate increasing against minorities, says expert*.

Ördén, H., & Pamment, J. (2021). *What Is So Foreign About Foreign Influence Operations?* Carnegie Endowment for International Peace.

Pandey, P. (2020, August 3). One year since the Christchurch Call to Action: A Review. *ORF Issue Brief*(389).

Paz, A. W. (2021, July 7). *We need to regulate mind-reading tech before it exists*. Retrieved from Rest Of World: https://restofworld.org/2021/chile-neuro-rights/

Privacy International. (2020, November 10). *Here's how a well-connected security company is quietly building mass biometric databases in West Africa with EU aid funds*. (International Privacy) Retrieved from Privacy International: https://privacyinternational.org/news-analysis/4290/heres-how-well-connected-security-company-quietly-building-mass-biometric

Privacy International. (2021, August). *Civil Society Groups: Live Facial Recognition Technology should not be used in public spaces*. Retrieved from Privacy International: https://www.privacyinternational.org/sites/default/files/2021-08/LFRT%20Open%20Letter%20Final.pdf

Radu, R. (2021). Steering the governance of artificial intelligence: national strategies in perspective. *Policy and Society*, *40* (2), 178-193.

Rao, A., & Verweij, G. (2017). *Sizing the prize What's the real value of AI for your business and how can you capitalise?* PWC.

Report of the Secretary-General. (2020). *Roadmap for Digital Cooperation*. United Nations.

Risse, M. (2021). *Artificial Intelligence and the Past, Present, and Future of Democracy*. Discussion Paper, Carr Center for Human Rights Policy.

Rizk, N. (2019). Artificial Intelligence and Inequality in the Middle East: The Political Economy of Inclusion. *The Oxford Handbook of Ethics of AI*.

Schwartz, A., & Sheard, N. (2021, January 20). *Why EFF Doesn't Support Bans On Private Use of Face Recognition*. Retrieved from Electronic Frontier Foundation: https://www.eff.org/deeplinks/2021/01/why-eff-doesnt-support-bans-private-use-face-recognition

Secretary-General. (2019). *Report of the Special rapporteur on extreme poverty and human rights*. Advance Unedited Version.

Ulnicane, I., Knight, W., Leach, T., Stahl, B. C., & Wanjiku, W.-G. (2021). Framing governance for a contested emerging technology:insights from AI policy. *Policy and Society, 40* (2), 158-177.

UNCTAD. (2021). *Digital Economy Report 2021*.

UNCTAD. (2019). *Digital Economy Report 2019*.

UNCTAD. (2021). *Technology and Innovation Report*.

Vincent, J. (2021, April 21). *EU outlines wide-ranging AI regulation, but leaves the door open for police surveillance*. Retrieved from The Verge: https://www.theverge.com/2021/4/21/22393785/eu-ai-regulation-proposal-social-credit-ban-biometric-surveillance-exceptions

WSIS Executive Secretariat. (2006). "Report of the Tunis phase of the World Summit on the Information Society, Tunis, Kram Palexpo, 16-18 November 2005."

Zuboff, S. (2019). *The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power*. PublicAffairs.